كلمة الأمانة التنفيذية تلقيها
الدكتورة مهريناز العوضي
مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية المستدامة
في افتتاح الدورة **في افتتاح الدورة العاشرة للجنة الإسكوا للمرأة**
١٦-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١

سعادة الدكتور تركى عبد الله المحمود
مدير إدارة حقوق الانسان بوزارة الخارجية بدولة قطر
الوزراء والوزيرات رؤساء الآليات الوطنية للمرأة

أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة،

عندما التقينا منذ عامين فى الدورة التاسعة للجنة المرأة لم نكن نعلم وقتها أن جائحة كوفيد سوف تضرب اقتصادات العالم وتقلبها رأساً على عقب، وتبعثر أولوياتنا وخططنا الوطنية والإقليمية والدولية. لم نكن نعلم أن ما اتفقنا عليه للدفع بأوضاع المرأة والبناء على ما أنجزناه خلال ٢٥ عاماً بعد إعلان ومنهاج عمل بيجين سوف يصبح حلماً يصعب تحقيقه بسبب تحول معظم مواردنا وجهودنا لمحاربة هذا الوباء.

تقديراتنا فى الإسكوا لأثارِ وباءِ كوفيد مرعِبة. فقد خسرنا أرواحاً لا تقدر بثمن، وخسائر الناتج المحلى للدول العربية قدرناها ب ١٥٢ مليار دولار، وأشارت تقديراتنا فى العام الماضى أن المنطقة فقدت ما لا يقل عن ١,٧ مليون وظيفة على الاقل من بينها ٧٠٠ ألف وظيفة تشغلها النساء مما دفع بعدد كبير من النساء إلى الفقر. ومن المفترض أن عام ٢٠٢١ شهد زيادة كبيرة فى عدد الوظائف التى فقدت بسبب الوباء.

وإذا نظرنا إلى وضع النساء قبل الجائحة والذى تميز بنسب بطالة مرتفعة وصلت إلى ١٩٪ فى عام ٢٠١٩ مقارنة ب ٨ % فقط بين الرجال، وحيث أن ٦١,٨ بالمائة من النساء فى سوق العمل يعملن فى القطاع غير الرسمي بلا غطاء حماية اجتماعية، لعرفنا أن العدالة الاجتماعية والمساواة أصبحن أملاً بعيداً فى ظل تلك الظروف الصعبة

الحضور الكريم

أدركنا فى الإسكوا أن العمل بالشكل المعتاد لن يمكّننا من استيعاب تلك الخسائر، وأنه لا يوجد خيار لدينا غير تبني نماذج تنموية جديدة قادرة على معالجة تجليات اللامساواة بين الجنسين. وكان من البديهى أن نقدم على إعادة هيكلة الإسكوا لنخدم الدول العربية بشكل أفضل. ونتج عن ذلك استحداث مجموعة "العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية المستدامة" لضمان التكامل بين ملفات عدة تشمل مركز المرأة الذي مازال قائم بذاته، وملفات أخرى تتضمن

العدالة الاجتماعية؛ وتنمية الشباب، والحد من الفقر؛ ونُظُم الحماية الاجتماعية؛ ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وحقوق كبار السن؛ وحقوق المهاجرين؛ وتحسين فرص العمل؛ والتنمية الحضرية. لقد ارتأينا أن وجود تلك الملفات تحت مظلة مجموعة أو إدارة واحدة سيساعد على تصميم أنشطة شاملة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية تأخذ فى الاعتبار التحديات الحالية التى تواجه منطقتنا. كما ساعد هذا النهج الجديد على توسيع نطاق عملنا فى مجال المساواة بين الجنسين وضمن أن يأخذ العمل في موضوعات مثل الفقر والحماية الاجتماعية بعين الاعتبار حقوق المرأة واحتياجاتها. وقد شُرفت برئاسة تلك المجموعة، وأعمل جاهدة على التنسيق بين ملفاتها العديدة بما يضمن علو شأن المرأة العربية.

ومن هنا بدأنا بالتوسع بالملفات التي نعمل عليها لمواكبة واقع المرأة واقتراح حلول سياساتية في قضايا المشاركة الاقتصادية للمرأة واقتصاد الرعاية والحماية الاجتماعية كما في قضايا الفقر والتنمية الحضرية. وعملنا على استحداث أدوات سياساتية تساعد صانعي القرار على اتخاذ إجراءات سريعة ودقيقة قائمة على أفضل الممارسات والأدلة، ومبنية على نهج تنموي شامل. وسنعرض عليكم خلال دورتنا العاشرة بعض من تلك الأدوات للإطلاع عليها وتعميمها. كما حرصنا على تطوير عملنا في القضايا الرئيسية التي بقيت تحمل أهمية خاصة، كما برز خلال الجائحة، ولا زالت تشكل المكون المحوري لعملنا وهي محاربة العنف ضد المرأة، ودعم أجندة المرأة والسلام والأمن، وتطوير التشريعات بما يخدم تعزيز المساواة بين الجنسين والاستجابة الى المعايير الدولية في هذا الشأن.

الحضور الكريم،

أن هدفنا ليس فقط تقديم المعرفة بل أيضاً مواكبة الدول ودعمها على تطبيق تلك المعرفة بما يخدم مصلحتها ويضمن خصوصيتها، كما هو واضح فى الدعم الفني الذي نقدمه للدول بشكل ثنائي والذي سيتم عرضه على حضراتكم اليوم. فمن خلال هذا المكون استطعنا ترجمة نتائج دراساتنا إلى برامج تدريبية ومشاريع تنموية إقليمية ووطنية ركّزت بشكل كبير على دعم الدول للتصدي لتداعيات جائحة كوفيد-١٩.

وأخيراً، أود أن أشكر دولة قطر على رئاستها للجنة المرأة خلال العامين المنصرمين وعلى مساندتها لنا في التحضير لهذا الاجتماع.